Journal of Scientific and Human Dimensions
مجلة الأبعاد العلمية والإنسانية
Volume 2, Issue 1, 2026, Pages: 247-270
Journal homepage: https://jshd.com.ly/index.php/jshd/en

National Policy for Digital Transformation in Archiving: Towards Effective Electronic Management of Archival Documents (A Case Study of the Civil Registry – Misrata)

Hanin Omar Ahmeid [1*], Mr. Zainab Ali Akhlif [2]
[1,2] Department of Administrative and Financial Sciences, Faculty of Technical Sciences Misrata, Misrata, Libya

السياسة الوطنية للتحول الرقمي في مجال الأرشفة: نحو إدارة إلكترونية فعّالة للوثائق الأرشيفية دراسة تطبيقية حول السجل المدني- مصراتة

حنين عمر احميد [1*]، أ - زينب علي اخليف [2]
[2،1] قسم العلوم الإدارية والمالية، كلية العلوم التقنية مصراته، مصراته، ليبيا

*Corresponding author: haninomar60@gmail.com

Received: November 14, 2025	Accepted: January 25, 2026	Published: January 26, 2026

Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract:
This research aims to examine the impact of the national digital transformation policy on the development of the electronic archiving system within Libyan government institutions, through an applied study on the Civil Status Registry in Misrata. The study comes in the context of the global trend towards digitization, enhancing e-governance, and improving the efficiency of government document management. The descriptive analytical approach was adopted, with data collected via a field questionnaire distributed to a sample of 35 employees out of the 50 who represent the study population. Data were analyzed using statistical tools such as Cronbach's alpha for reliability and the Pearson test, with the goal of measuring awareness, technical readiness, and human resource efficiency towards digital transformation.

The results showed that implementing the national digital transformation policy has contributed to improving the archiving process and reducing dependence on paper documents, as well as enhancing administrative work efficiency and speeding up access to information. Nevertheless, the study revealed challenges related to weak technical infrastructure, insufficient regulatory legislation, and a lack of training and financial support. The findings also demonstrated a strong and significant positive correlation between digital transformation and the effectiveness of electronic archiving (correlation coefficient = 0.874).

The study concludes that digital transformation in archiving represents a strategic option to achieve transparency and good governance in Libyan public administration, and that the success of the national policy requires the integration of advanced infrastructure, qualified human resources, and supportive legal frameworks. The researchers recommend the development of a unified national plan for digital archiving, enhancement of cybersecurity measures, provision of ongoing training programs for staff, and the establishment of a permanent national committee for digital archiving to oversee the implementation and monitoring of national policies in this area. This study represents an important scientific contribution to understanding the reality of digital transformation in Libya and helps lay the scientific foundations for the development of public administration in line with the requirements of the digital age.

Keywords: Digital Transformation, Electronic Archiving, National Policy, Document Management, Civil Registry, Cybersecurity.

الملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة الوطنية للتحول الرقمي في تطوير منظومة الأرشفة الإلكترونية داخل المؤسسات الحكومية الليبية، من خلال دراسة تطبيقية على سجل الأحوال المدنية في مدينة مصراته يأتي هذا في ظل التوجه العالمي نحو الرقمنة وتعزيز الحوكمة الإلكترونية وتحسين كفاءة إدارة الوثائق الحكومية. اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان ميداني وُزّع على عينة من (35) موظفاً من أصل (50) يمثلون مجتمع الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام أدوات إحصائية مثل معامل الثبات (ألفا كرونباخ) واختبار بيرسون، بهدف قياس الوعي، الجاهزية التقنية، وكفاءة الموارد البشرية تجاه التحول الرقمي. أظهرت النتائج أن تطبيق السياسة الوطنية للتحول الرقمي أسهم في تحسين عملية الأرشفة وتقليل الاعتماد على الوثائق الورقية، كما ساهم في رفع كفاءة العمل الإداري وتحسين سرعة الوصول إلى المعلومات. ومع ذلك، كشفت الدراسة عن وجود تحديات تتعلق بضعف البنية التحتية التقنية، وقصور التشريعات المنظمة، ونقص التدريب والدعم المالي. كما أثبتت النتائج وجود علاقة طردية قوية ومعنوية بين التحول الرقمي وفاعلية الأرشفة الإلكترونية (معامل الارتباط = 0.874). خلصت الدراسة إلى أن التحول الرقمي في مجال الأرشفة يمثل خياراً استراتيجياً لتحقيق الشفافية والحوكمة الرشيدة في الإدارة العامة الليبية، وأن نجاح السياسة الوطنية يتطلب توافر عناصر متكاملة تشمل بنية تحتية متطورة، تأهيل الكوادر البشرية، وسن تشريعات قانونية داعمة. أوصت الباحثتان بضرورة تطوير خطة وطنية موحدة للأرشفة الرقمية، وتعزيز الأمن السيبراني، وتوفير برامج تدريبية مستمرة للعاملين، إضافةً إلى إنشاء لجنة وطنية دائمة للأرشفة الرقمية تشرف على تنفيذ ومتابعة السياسات الوطنية في هذا المجال. تمثل هذه الدراسة إضافة علمية مهمة في فهم واقع التحول الرقمي في ليبيا، وتسهم في وضع أسس علمية لتطوير الإدارة العامة وفق متطلبات العصر الرقمي.

الكلمات المفتاحية: التحول الرقمي، الأرشفة الإلكترونية، السياسة الوطنية، إدارة الوثائق، سجل الأحوال المدنية، الأمن السيبراني.

المقدمة:

في ظل التطور التكنولوجي المتسارع، أصبحت الأرشفة الإلكترونية والتحول الرقمي في إدارة الوثائق من الركائز الأساسية لنجاح المؤسسات الحديثة. تعتمد المؤسسات اليوم على التقنيات الرقمية لإدارة الوثائق والملفات بطرق أكثر كفاءة وأمانًا، مما يسهم في تحسين العمليات التشغيلية، وتسريع الوصول إلى المعلومات، وتعزيز أمن البيانات.

إن الواقع الجديد الذي أفرزته تكنولوجيا المعلومات والاتصال قد أثر بشكل كبير في تغيير أساليب وطرق العمل في المؤسسات بشتى أنواعها من خلال اعتماد التقنيات الحديثة في العمل من أجل التحكم الأفضل في مختلف الصعوبات التي تواجهها هذه المؤسسات، لا سيما مشكلة تضخم الوثائق والمعلومات، حيث أصبحت نظم الأرشيف الإلكترونية تمثل حلولاً حقيقية لهذه المشكلات الكبيرة التي تعجز المؤسسات عن مواجهتها بالاعتماد على الطرق التقليدية، بدءاً بالتجميع الدقيق لحفظ وصولها إلى الاسترجاع والإتاحة، مما حدى الكثير من الدول عبر العالم ومنها العربية إلى الاعتماد على نظم الأرشيف الإلكترونية في تسيير وإدارة الأرشيف داخل المؤسسات العمومية والخاصة، لما لها من مميزات وخصائص تعود بالفائدة على المؤسسة والمتعاملين معها على حد سواء، لا سيما تحقيق عنصري الدقة والسرعة، فضلاً عن تقليص التكلفة وتسهيل المعاملات الإدارية، وهذا يعني الرفع من مردودية المؤسسة للوصول إلى التنمية الوطنية في النهاية.

مشكلة البحث:

تُعدا لوثائق الأرشيفية في مؤسسات الدولة الركيزة الأساسية لحفظ الهوية القانونية والاجتماعية، وتمثل سجلات الأحوال المدنية أحد أهم المصادر الرسمية للبيانات المتعلقة بالمواطنين وفي ظل التوجهات الوطنية الهادفة إلى تعزيز التحول الرقمي، يبرز قطاع الأرشفة كأحد المجالات الحيوية التي تستدعي عناية خاصة لما لها من دور في ضمان استمرارية الخدمات العامة ودقتها وشفافيتها ومع ذلك، يواجه تطبيق سياسة وطنية شاملة للأرشفة الرقمية جملة من التحديات، من أبرزها قصور لبنية التحتية الرقمية وضعف أنظمة الأمن السيبراني، إضافةً إلى محدودية الكفاءات البشرية المؤهلة لإدارة الأرشيف الإلكتروني، فضلاً عن غياب آليات ومعايير موحدة تكفل سلامة الوثائق ومصداقيتها على المدى البعيد ومن ثمّ، تتمحور مشكلة البحث حول التساؤل الرئيس :إلى أي مدى أسهمت السياسة الوطنية للتحول الرقمي في تطوير منظومة الأرشفة الرقمية بسجل الأحوال المدنية – مصراته، وما أبرز التحديات والفرص التي ارتبطت بتطبيقها؟

تساؤلات البحث

1. ما مدى إدراك موظفي سجل ا لأحوال المدنية – مصراته لسياسات التحول لرقمي في مجال الأرشفة؟
2. كيف ساهمت السياسة الوطنية للتحول الرقمي في تحسين إدارة الوثائق وحمايتها داخل السجل المدني؟
3. ما أبرز التحديات) التقنية، الإدارية، القانونية، المالية) التي تواجه تطبيق الأرشفة الرقمية في السجل المدني بمصراته؟
4. ما الدور الذي يلعبه التدريب وبناء القدرات البشرية في إنجاح سياسة الأرشفة الرقمية؟
5. كيف يمكن تعزيز الأمن السيبراني وضمان حماية البيانات الحساسة للمواطنين ضمن منظومة الأرشفة الرقمية؟
6. ما مدى إمكانية تعميم ا لتجربة التطبيقية في مصراته على سجلات الأحوال المدنية في مدن أخرى لدعم استراتيجية وطنية شاملة؟

يهدف هذا البحث إلى دراسة أثر السياسة الوطنية للتحول الرقمي على تطوير منظومة الأرشفة الرقمية في المؤسسات الحكومية، وذلك من خلال تطبيق عملي على سجل الأحوال المدنية – مصراته، ويتحقق ذلك عبر الأهداف الآتية:

- تحليل واقع الأرشفة الورقية في سجل الأحوال المدنية – مصراته وتشخيص التحديات المرتبطة بها .
- تحديد مدى فاعلية السياسة الوطنية للتحول الرقمي في دعم الأرشفة الرقمية داخل المؤسسات العامة.
- دراسة البنية التحتية التقنية والتنظيمية لمتاحة لتطبيق ا لأرشفة الرقمية في السجل المدني، وقياس مدى ملاءمتها لمتطلبات التحول الرقمي.
- تقييم دور الكوادر البشرية من خلال تحديد مستوى جاهزيتها وتدريبها على تقنيات الأرشفة الرقمية
- رصد التحديات (التقنية، القانونية، الإدارية، المالية، والأمنية (التي تواجه عملية لتحول الرقمي للأرشفة في السجل المدني بمصراته
- استخلاص الدروس المستفادة من التجربة التطبيقية في مصراته بهدف تقديم مقترحات لتطوير سياسة وطنية شاملة وموحدة للأرشفة الرقمية في ليبيا .

أهمية البحث:

أ- بالنسبة للباحثتين:

- تطبيق المعرفة النظرية: يمنح البحث فرصة فريدة للباحتتين لتطبيق النظريات الأكاديمية حول التحول الرقمي وإدارة الأرشفة في بيئة عمل حقيقية، مما يضيف عمقًا عمليًا لدراسته .
- المساهمة في حل مشكلة وطنية :يساهم البحث بشكل مباشر في معال تحدٍ قائم ومهم مثل تحديث مؤسسة حيوية كالسجل المدني، مما يعطي للبحث تأثيرًا مجتمعيًا ملموسًا
- بناء خبرة متخصصة :زيادة خبرة الباحتثان في مجال تقاطع التكنولوجيا مع الإدارة العامة، وزيادة الفهم بعمق التحديات التقنية والبشرية والقانونية في السياق الليبي، وهي خبرة نادرة ومطلوبة .
- إنتاج توصيات عملية :تتجاوز قيمة البحث مجرد التشخيص إلى تقديم حلول ومقترحات قابلة للتطبيق، وهو ما يمثل قمة العمل البحثي التطبيقي .

ب- بالنسبة للسجل المدني:

- يقدّم للإدارة خطة عمل واضحة ومُفصّلة للتحول الرقمي هذه الخطة لا تعتمد على آراء عامة، بلهي مبنية على بيانات وتحليلات دقيقة للوضع الحالي في السجل المدني هذا الأمر يساعد الإدارة على اتخاذ قرارات تطويرية سليمة ومبنية على أدلة قوية أداة قوية لطلب الدعم :يمكن استخدام

نتائج وتوصيات البحث كوثيقة مرجعية قوية لتقديمها للجهات العليا وصناع القرار للحصول على الميزانيات والموار اللازمة للتطوير والتدريب .

- رفع كفاءة الموظفين: يسلط البحث الضوء على أهمية التدريب، مما يشجع الإدارة على الاستثمار في كوادرها البشري ة، ويزيد من وعي الموظفين أنفسهم بأهمية دورهم في عملية التحول الرقمي.

الدراسات السابقة:

1. استراتيجيات فعالة لإدارة الأرشيف والوثائق الرقمية في مدرسة لابوهانباتو الثانوية (سوريبتو[1]، زهيري، سفر الدين مانورونغ[3]، أريندا أستانتي، أمين باتو، إندونيسيا،2025)

تستكشف هذه الدراسة تطبيق استراتيجيات إدارة الأرشيف والوثائق الرقمية في مدرسة لابوهانباتو الثانوية، مع التركيز على فعاليتها، وسهولة استخدامها، وجاهزية الموارد، والتحديات التشغيلية. باستخدام نهج متعدد الأساليب، تضمن البحث استطلاعات رأي ومقابلات وملاحظات مع 30 مشاركًا من الموظفين الإداريين والمعلمين وموظفي تكنولوجيا المعلومات. كشفت النتائج عن مستوى عالٍ من الفعالية (متوسط الدرجات: 4.2) وسهولة الاستخدام (متوسط الدرجات: 4.0)، مما يشير إلى أن النظام قد حسّن بشكل كبير دقة المستندات، وسرعة الاسترجاع، وإمكانية وصول المستخدم. ومع ذلك، تم تحديد جاهزية الموارد البشرية (متوسط الدرجات: 3.8) وقيود البنية التحتية، مثل عدم كفاية مساحة التخزين وعدم استقرار الإنترنت، كمجالات حرجة تحتاج إلى تحسين. كما أعاقت العوائق التنظيمية، بما في ذلك غياب الإجراءات التشغيلية القياسية الرسمية والميزانية المحدودة، التنفيذ الأمثل. تشير النتائج إلى أن التدريب الشامل، ودعم السياسات المنظم، والتطوير التدريجي للبنية التحتية ضرورية لاستدامة وتوسيع نطاق أنظمة الأرشفة الرقمية في المؤسسات التعليمية

2 - أثر التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية علي إدارة أرشيفها: دراسة حالة على صندوق الضمان الاجتماعي ب بلدية الخمس (الجراي وآخرون، 2023).

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية على إدارة ارشيفها من خلال دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي ببلدية الخمس. استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الإحصائي لجمع البيانات مع التركيز على تحصيل الأدلة الكمية والنوعية التي تساهم في الإجابة عن تساؤلات المطروحة. حيث تم استخدام استبيانات لجمع المعلومات من مجتمع الدراسة الذي يتكون من المدراء والكائنات، كما تم اختيار عينة عشوائية من (14) فردًا، تم تحليل البيانات باستخدام الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS)، وتم توظيف أساليب إحصائية مثل معامل ألفا كرونباخ لتحديد ثبات أداة الدراسة. كما توصلت الدراسة إلى أهم النتائج أن التحول الرقمي يساهم في تسريع عمليات استرجاع الوثائق وزيادة دقتها، في حين أشار المشاركون إلى تحديات مثل صعوبة تأمين التمويل ونقص الكوادر المتخصصة، ومن نتائج هذه الدراسة أيضًا أن التحول الرقمي ساهم في تحسين الكفاءة التشغيلية وتسهيل الوصول إلى الوثائق، مع تقليل الأخطاء البشرية. وقد توصلت الدراسة إلى عدد من التوصيات أهمها الاستثمار في أنظمة تخزين متطورة، وتطبيق معايير الحماية الرقمية، وتطوير برامج تدريبية مستمرة لتعزيز مهارات الموظفين كما تدعو إلى تسهيل تبادل الوثائق إلكترونيًا وضمان الالتزامات القانونية المتعلقة بالرقابة الرقيمة، مما يعزز في تحقيق إدارة أرشيف فعالة ومستدامة.

3. تأثير التعلم الإلكتروني التفاعلي على مهارات الأرشفة الإلكترونية لدى طلاب الجامعات السعودية (غادة م.عريف ، 2024)

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف أثر التعلم الإلكتروني التفاعلي على تطوير مهارات الأرشفة الإلكترونية لدى طلاب قسم نظم المعلومات الإدارية في الجامعات السعودية. تحدد الدراسة مهارات الأرشفة الإلكترونية الأساسية للعصر الرقمي، وتقيّم فعالية برنامج التعلم الإلكتروني التفاعلي في تعزيز الجوانب المعرفية

والعملية لهذه المهارات، وتحلل التأثير الكلي لبيئة التعلم الإلكتروني هذه على تنمية المهارات. تم استخدام تصميم شبه تجريبي، باستخدام نهج الاختبار القبلي والبعدي لمجموعة واحدة، لقياس التغيرات في المهارات قبل البرنامج وبعده. تشير النتائج إلى أن التعلم الإلكتروني التفاعلي يحسن بشكل كبير مهارات الأرشفة الإلكترونية لدى الطلاب، مما يساهم في كفاءاتهم الرقمية ويؤكد على قيمة بيئات التعلم هذه في تعزيز المهارات الرقمية الأساسية.

الفصل الثاني: الاطار النظري:

المبحث الأول: التحول الرقمي: المفهوم، التعريف، الأهمية والابعاد في المؤسسات الحكومية:

1. المفهوم والتعريف: التحول الرقمي (Digital Transformation) هو عملية تغيير استراتيجي شامل، تعيد من خلالها المؤسسات صياغة نماذج عملها وإجراءاتها التشغيلية وثقافتها التنظيمية بالاعتماد على التكنولوجيا الرقمية .إنه يتجاوز فكرة "الأتمتة" أو استخدام التقنية بشكل جزئي، ليمثل تحولاً جذرياً يهدف إلى تحسين الأداء وتقديم قيمة مضافة للمستفيدين. في سياق المؤسسات الحكومية، يعني التحول الرقمي الانتقال من الإدارة التقليدية المعتمدة على الورق إلى منظومة عمل رقمية متكاملة وذكية.

يُعرَّف التحول الرقمي للأعمال بأنه تطبيق التكنولوجيا لبناء نماذج أعمال وعمليات وبرمجيات وأنظمة جديدة، بما يؤدي إلى زيادة الربحية، وتعزيز الميزة التنافسية، ورفع الكفاءة

التحول الرقمي هو عملية دمج التكنولوجيا الرقمية في جميع مجالات العمل بالمؤسسة الحكومية لتحويل الأنشطة والعمليات التقليدية إلى أنظمة رقمية. يتطلب ذلك تبني تقنيات حديثة مثل الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، وتحليل البيانات الكبيرة، إلى جانب تغيير الثقافة التنظيمية وتحديث العمليات وإعادة تصميم نماذج الأعمال بما يحقق أداءً أفضل وخدمات متميزة للمواطنين. التحول الرقمي ليس مجرد تطبيق تقنيات جديدة، بل هو تغيير شامل يستهدف تحسين الكفاءة التشغيلية، تجربة العملاء، اتخاذ القرار، وتعزيز الابتكار داخل المؤسسات الحكومية.

2- الأهمية: تكمن أهمية التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية، مثل السجل المدني، في قدرته على معالجة التحديات المزمنة التي تواجه الإدارة العامة. ففي ظل التضخم الهائل في حجم الوثائق والمعلومات، أصبحت الطرق التقليدية عاجزة عن المواكبة. يوفر التحول الرقمي حلا لهذه المشكلة عبر تحقيق الاتي:

1. تحسين الكفاءة التشغيلية: عبر أتمته العمليات وتقليل الهدر وتسريع الأداء، ما يؤدي إلى تقليل التكاليف وتحسين الجودة.
2. تعزيز تجربة المواطنين: من خلال تقديم خدمات سريعة ومخصصة متاحة على مدار الساعة، ما يزيد رضاهم وولاءهم.
3. دعم اتخاذ القرار: عبر جمع وتحليل بيانات دقيقة تمكّن من اتخاذ قرارات استراتيجية مستندة إلى معلومات حقيقية.
4. تعزيز الشفافية والمشاركة: بتحسين وصول المعلومات وخفض الفساد وتمكين المواطنين من المشاركة في صنع القرار.
5. تحقيق التنمية المستدامة: بدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية عبر تحسين الخدمات وبنية تحتية متطورة

3-الأبعاد :التحول الرقمي ليس مجرد عملية تقنية، بل هو منظومة متكاملة تشمل عدة أبعاد:

- البُعد التقني :ويشمل توفير بنية تحتية رقمية قوية، وهو ما أشارت الدراسة الحالية إلى وجود قصور فيه كأحد أبرز التحديات .ويتطلب هذا البعد توفير شبكات مستقرة وأنظمة تخزين متطورة
- البُعد البشري :وهو البعد الأكثر أهمية، ويرتكز على تأهيل الكفاءات البشرية وتدريبها لتمكينها من إدارة الأرشيف الإلكتروني بكفاءة
- البُعد التنظيمي :يتطلب إعادة هندسة الإجراءات ووضع "آليات. ومعايير موحدة" لضمان سلامة العمليات

- البعد القانوني: يتطلب وجود تشريعات وقوانين تواكب التطور الرقمي وتضمن حجية الوثيقة الالكترونية وتحدد المسؤوليات القانونية
- البُعد المالي :حيث يُعد "صعوبة تأمين التمويل" و"الميزانية المحدودة" من التحديات الرئيسية التي تواجه تطبيق التحول الرقمي.

المبحث الثاني: الأرشفة الإلكترونية كركيزة أساسية لإدارة الوثائق الحديثة

تُعرّف الأرشفة الإلكترونية (Electronic Archiving) بأنها نظام متكامل لإدارة دورة حياة الوثائق رقمياً، بدءاً من إنشائها وتصنيفها، مروراً بتخزينها وحفظها، وانتهاءً باسترجاعها وإتاحتها عند الحاجة .وهي تمثل الركيزة الأساسية والحل الحقيقي لمشكلات الإدارة التقليدية للوثائق

مفهوم الأرشيف الإلكتروني: تعددت واختلفت مفاهيم الأرشيف الإلكتروني نتيجة اتساع ومن ضمن هذه المفاهيم الآتية:

- يعني نظام الأرشيف الإلكتروني تحويل الوثائق والاحتفاظ بها في شكل ملفات إلكترونية يسمح باستخدام وتوظيف المعلومات التي تحتويها بسرعة ويسر مع إمكانية تطبيقها للمخول على الشبكة الداخلية لجهة الإدارة دون قيود أو عوائق ووفق الضوابط لمنظمة السير العمل
- تعبر المحفوظات عن القيمة الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والقانونية لذا يتعين حفظها في قاعدة بيانات إلكترونية للرجوع إليها وقت الحاجة. والأرشفة الإلكترونية والتقليدية في نفس درجة الاهمية غير ان ما يميز الأرشفة الإلكترونية سهولة التعاطي معها ومن أي مكان وفي أي وقت
- إدارة الوثائق هي عملية تنظيم وتخزين وتتبع الوثائق سواء كانت ورقية أو إلكترونية داخل مؤسسة أو نظام معين. تهدف إدارة الوثائق إلى ضمان سهولة الوصول إلى المعلومات والبيانات المحفوظة، والحفاظ على سلامتها، وتأمينها، بالإضافة إلى تنظيم دورة حياتها من الإنشاء، المراجعة، التخزين، إلى الأرشفة أو التخلص منها بما يتوافق مع السياسات والقوانين المعمول بها.

تشمل إدارة الوثائق:

- تصنيف الوثائق وترقيمها بطريقة منظمة ومنهجية.
- تخزين الوثائق بشكل آمن ويمكن الوصول إليه بسرعة عند الحاجة.
- حماية الوثائق من التلف أو الفقدان أو التلاعب.
- التحكم في وصول الأفراد إلى الوثائق حسب مستويات الصلاحية.
- تنظيم إجراء مراجعات وتحديثات الوثائق بشكل دوري.

إدارة الوثائق تعتبر أساساً حيوياً لفعالية الأعمال، خصوصاً في البيئات التي تعتمد على البيانات والمعلومات لاتخاذ القرارات وللتوافق مع المتطلبات القانونية والتنظيمية. كما أنها تسهل التعاون بين الفرق وتدعم استمرارية الأعمال.

تعد الأرشفة الإلكترونية الركيزة الأساسية لنجاح التحول الرقمي في إدارة الوثائق، وذلك لأنها حل مشكلة التضخم الوثائقي: تقدم حلولاً حقيقية لمشكلة تزايد حجم الوثائق التي تعجز الطرق التقليدية عن التعام معها بفعالية.

1- تضمن الوصول السريع للمعلومة تساهم بشكل مباشر في تسريع عمليات استرجاع الوثائق بدقة وسهولة فائقة، مقارنة بالبحث اليدوي في الأرشيفات الورقية.

2- تحسن عملية اتخاذ القرار من خلال توفير البيانات والمعلومات الدقيقة لصناع القرار بشكل فوري.

3- تسهل تبادل المستندات تمكن من تبادل الوثائق إلكترونيًا بين مختلف الإدارات والجهات الحكومية بشكل آمن وسريع.

المبحث الثالث: السياسات الوطنية للتحول الرقمي متطلبات ومعايير النجاح

السياسة الوطنية للتحول الرقمي هي الخارطة الاستراتيجية التي تضعها الدولة لتوجيه ودعم عملية التحول في كافة مؤسساتها. لكي تكون هذه السياسات فعالة، يجب أن تستند إلى متطلبات أساسية وتقاس بمعايير نجاح واضح.

وتعرف السياسة الوطنية للمعلومات على انها مجموعة من القواعد والمبادئ العامة التي تنظم وتوجه تدفق المعلومات بما يخدم الأهداف العامة للتنمية

1- اهداف السياسة الوطنية :

تهدف السياسة الوطنية للمعلومات الى التأكيد على أهمية المعلومات بحيث يجب اعتبارها موردا من الموارد الوطنية وذلك يستدعي اعتراف السلطات الوطنية بجميع مستوياتها بان المعلومات مورد اقتصادي وطني. تسعى السياسة الوطنية للمعلومات أيضا الى تثبيت الجهود الوطنية وتوحيدها لرفع مستوى الفاعلية لمرافق المعلومات وإرساء مبدأ العمل المشترك فيما بينها من اجل تجسيد أقصى قدر ممكن من التنمية الاقتصادية في جمع مصادر المعلومات وحفظها بالإضافة الى جوانب خاصة بتنمية تكنولوجيا المعلومات في حد ذاتها، بغض النظر عن تحديد المسؤولية الخاصة بتطبيق وتقييم هذه السياسات والاستراتيجيات التي تسند فقد على الحكومة الوطنية او الإدارة المحلية احيانا

2. المتطلبات الأساسية:

- دعم السياسات المنظم: يتطلب الامر وجود دعم السياسة الوطنية واطار قانوني يظمن الالتزامات المتعلقة بالرقابة الرقمية.
- بنية تحتية رقمية متكاملة : يجب الاستثمار في انظمة تخزين متطورة وتطوير البنية التحثية بشكل تدريجي لضمان استدامة الأنظمة الرقمية.
- إطار قانوني وتشريعي : يدعم سن قوانين وتنظيم التعامل الإلكتروني، وتضمن حماية البيانات، وتعترف بحجية المستندات الرقمية.
- توفير الموارد المالية: تخصيص ميزانيات كافية للاستثمار في التكنولوجيا وتطوير الأنظمة وتدريب الكوادر.
- بناء القدرات البشرية: تصميم برامج تدريبية مستمرة ومنهجية لتعزيز مهارات الموظفين التقنية والإدارية.
- وضع معايير موحدة: إيجاد آليات ومعايير وطنية موحدة للأرشفة تضمن التوافق بين أنظمة المؤسسات المختلفة.

3. معايير النجاح: يمكن قياس مدى فاعلية السياسة الوطنية للتحول الرقمي من خلال مجموعة من المعايير

- مستوى التطبيق والفاعلية: مدى قدرة السياسات على دعم الأرشيف الرقمي بشكل فعلي داخل المؤسسات العامة.
- تحسين الكفاءة مقياس التحسن في سرعة ودقة استرجاع الوثائق وتسهيل المعاملات الإدارية
- جاهزة الموارد البشرية: مستوى كفاءة الموظفين وقدرتهما على استخدام الأنظمة الرقمية الجديدة.
- الاستدامة والأمان ضمان سلامة الوثائق ومصداقيتها على المدى البعيد وتأمينها ضد المخاطر السيبرانية

المبحث الرابع : الامن السيبراني وعلاقته بالارشفة الرقمية وحماية البيانات :

مع تحويل الوثائق الأرشيفية الحساسة، كسجلات الأحوال المدنية، إلى صيغة رقمية، يبرز الأمن السيبراني (Cybersecurity)كعنصر حاسم لضمان نجاح واستمرارية المنظومة. ويمثل ضعف أنظمة الأمن السيبراني أحد أبرز التحديات التي تواجه تطبيق سياسة الأرشفة الرقمي.

يعرف الأمن السيبراني بأنه مجموعة من الوسائل التقنية و التكنولوجية و العمليات التي يتم إستخدامها لحماية الشبكات و الأجهزة والبرامج و البيانات من الإعتداءات أو التسلسل الغير مسموح به .

يعرف أيضا بأنه أمن تكنولوجيا المعلومات أو حماية المعلومات، كما يعرف أنه "النشاط الذي يؤمن حماية الموارد البشرية و المالية المرتبطة بتقنيات الإتصال كما يحد من الأضرار في حال حصول إعتداءات أو تهديدات سيبرانية ويعيد الوضع إلى ما كان عليه بأسرع وقت .

ويهدف الامن السيبراني في هذا المجال الى حماية البيانات والانظمة من المخاطر الالكترونية عبر ضمان:

- السرية (Confidentiality) :منع الوصول غير المصرح به إلى البيانات الحساسة للمواطنين.
- السلامة (Integrity) :ضمان عدم تعديل الوثائق أو تغييرها من قبل أشخاص غير مخولين، والحفاظ على مصداقيتها القانونية.
- الإتاحة (Availability) :التأكد من أن البيانات والأنظمة متاحة للمستخدمين المصرح لهم عند الحاجة إليها.

لتحقيق ذلك، يجب تطبيق معايير حماية رقمية صارمة ، تشمل أنظمة التشفير، وجدران الحماية، وبرامج مكافحة الفيروسات، بالإضافة إلى إدارة صلاحيات الوصول وتطبيق برامج تدريبية لرفع وعي الموظفين بالمخاطر السيبرانية. إن حماية الهوية القانونية والاجتماعية للمواطنين، التي تمثلها وثائق السجل المدني، تعتمد بشكل مباشر على مدى قوة منظومة الأمن السيبراني المطبقة.

الفصل الثالث: الاطار العملي

1.3 المقدمة: نستعرض في هذا المبحث كيفية توزيع وجمع الاستبانة داخل مجتمع البحث، فقد كان عدد مجتمع البحث 50 مفردة وتم توزيعها داخل إدارة نظم المعلومات وتم استلام35 مفردة والباقي فاقد نتيجة اهمال الإدارة

2.3 سجل الأحوال المدنية مصراته:

سجل الأحوال المدنية هو الجهة الحكومية المسؤولة عن تسجيل الوقائع المدنية الأساسية للمواطنين، مثل:

- الولادات، الوفيات، الزواج، الطلاق، تغيير الإقامة، السجل العائلي (كُتيب العائلة)، إصدار بطاقات الشخصية والوثائق المرتبطة بالحالة المدنية.
- في ليبيا، يُنظّم هذا العمل بموجب القانون رقم 36 لسنة 1968 بشأن الأحوال المدنية، الذي يحدد مسؤوليات مكاتب السجل المدني وطريقة التسجيل ومعالجة التعديلات.
- تقوم المكاتب المدنية بتسجيل الوقائع كالولادة والوفاة والزواج والطلاق، مع المحافظة على السجلات والإجراءات اللازمة للتعديل أو التصحيح إن لزم الأمر .
- يُمنع نقل السجلات المدنية من مكتب إلى آخر، وتُعتبر السجلات هي المصدر الرسمي للمعلومات المدونة ما لم يُثبت بقرار قضائي أنها خاطئة أو مزورة .

تُجرى محاولات حالية لتحويل الأرشيف الورقي إلى نسخ رقمية ومطابقة البيانات بين الورقي والإلكتروني: يُذكر أن 257 فرعًا من فروع الأحوال المدنية في ليبيا قد أتمت مرحلة المطابقة والمسح الضوئي .

التحديات والجهود المعاصرة

- هناك تحديات في **التحول الرقمي** لبيانات السجلات، ومشاريع دمج الأرشيف الورقي مع النظام الرقمي .
- جودة البيانات في السجلات المدنية – خاصة الوفيات والزواجات في بعض المناطق – تحتاج تحسينًا من حيث الدقة والاكتمال .
- مخاطبة مشكلات التزوير أو التلاعب أو التناقض بين السجلات.
- ضرورة دمج عمليات التحديث والتصحيح ضمن آليات قانونية موثوقة لضمان مصداقية البيانات

أولا: ثبات الأداة:

تم قياس ثبات الاستبانة باستخدام معامل ألفا كرونباخ (ألفا كرونباخ)، وهو مقياس إحصائي شائع الاستخدام قياس الاتساق الداخلي لعبارات الاستبانة. ويوضح الجدول (1) قيم معامل ألفا كرونباخ لكل محور من محاور الاستبانة، وكذلك قيمة الكلية للثبات.

جدول (1): معاملات ثبات ألفا كرونباخ واجهات الاستبانة

المحور	عدد العبارات	معامل ألفا كرونباخ
المحور الأول: الوعي بالسياسة الوطنية للتحول الرقمي	4	0.806
المحور الثاني: البنية التحتية التقنية والتنظيمية	4	0.855
المحور الثالث: الكوادر البشرية وبناء القدرات	4	0.868
المحور الرابع: التحديات	4	0.829
المحور الخامس: فاعلية السياسة الوطنية	4	0.965
معدل الثبات الكلي للاستبانة	20	0.809

تُظهر نتائج الجدول أن **قيم معامل كرونباخ ألفا لجميع المحاور تجاوزت(0.80)** ، وهي قيم مرتفعة تدل على أن فقرات الاستبيان **متجانسة وذات اتساق داخلي جيد**.

ويعني ذلك أن جميع البنود ضمن كل محور تقيس المفهوم ذاته بدرجة موثوقة، وأن الأداة المستخدمة في هذه الدراسة تتمتع **بدرجة عالية من الثبات والمصداقية الإحصائية**.

وقد بلغ أعلى معامل ثبات في **المحور الخامس (0.965)**، مما يشير إلى اتساق شبه تام بين بنوده. في المقابل، جاء **المحور الأول** بأدنى قيمة (0.806)، وهي لا تزال ضمن نطاق الثبات الجيد المقبول إحصائيًا.

معدل الثبات الكلي بمقدار 0.809 يُعد مؤشرًا قويًا على أن أداة القياس (الاستبانة) موثوقة ويمكن الاعتماد عليها. هذا يعني أن الاستبانة مناسبة لقياس المتغيرات المدروسة في سياق السياسة الوطنية للتحول الرقمي

ثانيا: خصائص العينة الديموغرافية:

للحصول على فهم اعمق لخصائص افراد العينة، ثم تحليل البيانات الديموغرافية من الجزء الأول من الاستبانة. من خلال الجداول من الجدول (2) إلى الجدول (6) تم توزيع افراد العينة وفقا للمتغيرات الديموغرافية (الجنس، العمر، المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة)

نتائج تحليل المتغيرات الديموغرافية للسياسة الوطنية للتحول الرقمي في مجال الأرشفة: دراسة تطبيقية على سجل الأحوال المدنية مصراته - يمكن تفسيرها كما يلي:

جدول (2): يبين المتغيرات حسب الجنس.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
الجنس	ذكر	26	%74.3
	انثى	9	%25.7

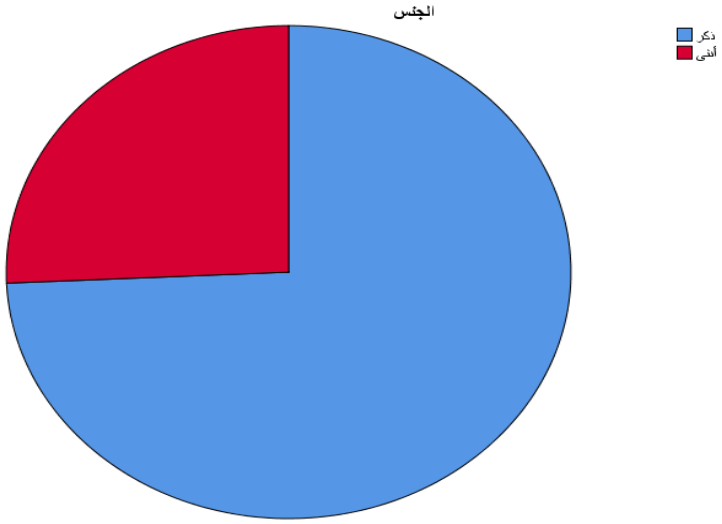

شكل (1): يوضح التغيرات حسب الجنس.

جدول (3): يبين المتغيرات حسب العمر.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
العمر	أقل من 30	13	37.1%
	من30-39	12	34.3%
	من 40-49	9	25.7%
	اكثر من 50	1	2.9%
المجموع		35	%100

تُظهر هذه البيانات أن الغالبية العظمى من عينة الدراسة تقع ضمن الفئتين السنيتين الأقل، أي تحت سن الأربعين، حيث يشكلون أكثر من 71% من المشاركين، مما يشير إلى تمثيل أكبر للشباب والبالغين الشباب في الدراسة.

انخفاض نسبة المشاركين من الفئة العمرية "أكثر من 50 سنة" يعكس مشاركة محدودة من كبار السن، وهو أمر يتم ملاحظته في العديد من الدراسات المتعلقة بالتحول الرقمي، حيث يتأثر كبار السن بمهاراتهم التكنولوجية ومعدلات تبنيهم للتقنيات الجديدة.

جدول (4): يبين المتغيرات حسب المؤهل العلمي.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
المؤهل العلمي	دبلوم	8	22.9
	بكالوريوس	25	71.4
	ماجستير	2	5.7
المجموع		35	%100

تشير النسب إلى أن الغالبية العظمى من المشاركين (71.4%) حاصلون على درجة البكالوريوس، مما يعكس تمثيلاً قوياً لهذه الفئة التعليمية في الدراسة. تليهم فئة حملة الدبلوم بنسبة معقولة تبلغ 22.9%، بينما تمثل فئة حملة الماجستير نسبة صغيرة (5.7%).

هذا التوزيع يعكس مستوى تعليمي متوسط إلى عالٍ بين المشاركين، وهو مهم في نوع دراسة التحول الرقمي، حيث يؤثر المؤهل العلمي في مدى استيعاب الأفراد للتقنيات الجديدة وقدرتهم على التكيف مع التغيرات الرقمية.

جدول (5): يبين المتغيرات حسب سنوات الخبرة.

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	1	2.9%
	من 5-10 سنوات	14	40.0%
	أكثر من10 سنوات	20	57.1%
المجموع		35	%100

نلاحظ الفئة أقل من 5 سنوات يشكل 2.9% فقط من العينة، ويعتبر تمثيلًا منخفضًا لفئة المبتدئين في مجال العمل. من 5 إلى 10 سنوات: يمثل نسبة كبيرة من العينة (40%)، ما يشير إلى وجود خبرة متوسطة لدى شريحة مهمة من المشاركين. أكثر من 10 سنوات: أكبر فئة بنسبة 57.1%، وهذا يعكس أن غالبية العينة تتمتع بخبرة عملية طويلة، وهو ما يعزز الفهم العميق والمشاركة الفعالة في موضوع الدراسة.

هذا التوزيع يعكس تنوعًا في الخبرات العملية، مع تركيز على ذوي الخبرات الممتدة، ما قد يؤثر إيجابيًا على نوعية المعلومات المستخلصة حول التحول الرقمي، حيث تعد سنوات الخبرة عاملاً مؤثرًا في مدى استيعاب الموظفين وتجربتهم في التعامل مع التقنيات الرقمية.

جدول (6): يبين المتغيرات حسب الوظيفة داخل المؤسسة

المتغير	الفئة	العدد	النسبة%
الوظيفة	موظف	20	57.1%
	رئيس القسم	12	34.3%
	مدير	3	8.6%
المجموع		35	%100

نلاحظ أن الموظفون يشكلون 57.1% من العينة، وهم أكبر شريحة وظيفية. رؤساء الأقسام يشكلون 34.3%، ويعكس ذلك تمثيلاً كاملاً لقيادات المستوى المتوسط. المديرون يشكلون 8.6% فقط، وهم أصحاب المناصب العليا.

توزيع الوظائف يعكس تدرجًا وظيفيًا متنوعًا يسمح بدراسة مواقف ومستويات قبول مختلفة للتحول الرقمي داخل المنظمة. الموظفون يشكلون الأغلبية، وهذا يعني أنهم يمثلون العمود الفقري لأي تحول رقمي، حيث أنهم المستخدمون الأساسيون للتكنولوجيا الجديدة في بيئة العمل. رؤساء الأقسام يمارسون دورًا هامًا كوسطاء بين الموظفين والإدارة العليا، وهم مسؤولون عن توجيه فرقهم ودعم تنفيذ استراتيجيات التحول الرقمي بما يتناسب مع الأهداف المؤسسية.

المديرون، رغم تمثيلهم الأقل عددًا، إلا أن لهم الدور الحاسم في اتخاذ القرارات النهائية بشأن تبني وتوجيه استراتيجيات التحول الرقمي. وجود هذه المستويات المختلفة من الوظائف يسمح بالتحليل متعدد الأبعاد لتأثير التحول الرقمي على الأداء والسلوك التنظيمي، حيث يختلف تأثير المبادرات الرقمية من مستوى وظيفي إلى آخر بناءً على المسؤوليات والسلطة ومدى التفاعل مع التقنيات الرقمية.

بناءً على الدراسات، يشير البحث إلى وجود تأثير إيجابي للتحول الرقمي على الأداء الوظيفي، مع اختلافات تظهر بين المستويات الوظيفية في كيفية تبنيهم واستخدامهم للتقنيات الرقمية، مما يستدعي تخصيص استراتيجيات دعم وتدريب مناسبة لكل فئة وظيفية لتعزيز نجاح التحول الرقمي.

تظهر هذه التركيبة الديموغرافية تنوعاً جيداً من ناحية العمر، المؤهل، الخبرة، والمستوى الوظيفي، وهو ما يساهم في زيادة مصداقية الدراسة وجودتها. وجود نسبة كبيرة من الشباب ذوي المؤهل الجامعي والخبرة العملية يدعم فرضية الاعتماد على أطر معرفية متقدمة في تحليل التحول الرقمي. كما يسمح التنوع الوظيفي بدراسة أكثر شمولية لتأثيرات التحول الرقمي في مستويات مختلفة من المؤسسة.

ثالثا: تحليل البيانات:

يهدف هذا الجزء إلى وصف استجابات افراد العينة على عبارات كل محور من محاور الاستبانة، وذلك من خلال حساب التكرار والنسب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لكل عبارة من الاستبانة ومعامل ارتباط بيرسون واختبارT

تم إجراء تحليل لعناصر متعددة تتعلق بدراسة السياسة الوطنية للتحول الرقمي في مجال الأرشفة (تطبيقية على سجل الأحوال المدنية بمصراتة). أتيحت للمشاركين خيارات متعددة للتعبير عن مدى اتفاقهم مع كل عنصر، تراوحت بين "أوافق بشدة" و "لا أواق بشدة".

جدول (7): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لكل فقره في المحور1.

	العناصر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
	المحور الأول: الوعي بالسياسة الوطنية للتحول الرقمي								
1	لدي معرفة كافية بمفهوم التحول الرقمي في مجال الأرشفة.	2	29	3	1		2.0857	0.8571	2
		%5.7	%82.9	%8.6	%2.9				
2	تتوافر لدي معلومات حول توجهات الدولة نحو تطبيق سياسة وطنية للأرشفة الرقمية.	2	27	4	2		2.1714	0.10440	2
		%5.7	%77.1	%11.4	%5.7				
3	هناك وضوح في الأهداف	1	27	6	1		2.2000	0.8982	2
		%2.9	%77.1	%17.1	%2.9				

	الاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي في السجل المدني.								
4	السياسات الوطنية المعلنة كافية لتوجيه عملية التحول الرقمي.	3	28	4					
		%8.6	%80	%11.4					
2		0.7654	2.0286						
	المحور ككـــــل							0.0681	2.1214

نلاحظ أن: يركز هذا المحور على استكشاف مستويات الوعي عند الموظفين حول التحول الرقمي خاصة في الأرشفة، ومدى وضوح السياسات الوطنية واتجاهات الدولة المتعلقة بهذا التحول.

1. **المعرفة بمفهوم التحول الرقمي في مجال الأرشفة:**

أظهرت النتائج أن الغالبية العظمى من المشاركين (82.9%) يوافقون أو يوافقون بشدة على وجود معرفة كافية لديهم بمفهوم التحول الرقمي في الأرشفة، وهو ما يعكس وعيًا جيدًا في هذا الجانب. ويؤكد متوسط الدرجة 2.09 مع انحراف معياري 0.86 استقرارًا نسبيًا في وجهات النظر، مع توجه إيجابي واضح نحو المعرفة.

2. **توافر معلومات حول توجهات الدولة للسياسة الوطنية للأرشفة الرقمية:**

تأتي هذه الفقرة متقاربة مع السابقة حيث وافق 77.1% من المشاركين على أن لديهم معلومات كافية حول توجهات الدولة، بمتوسط 2.17 وانحراف معياري منخفض جدًا (0.10) يشير إلى اتساق عالي في الإجابات ودقة في توافر المعلومات بين أفراد العينة.

3. **وضوح الأهداف الاستراتيجية للتحول الرقمي في السجل المدني:**

أكد 77.1% من العينة على وضوح الأهداف، مع متوسط 2.20 وانحراف معياري 0.90 يشير إلى تباين طفيف في آراء الأفراد، لكنه يبقى في نطاق القبول الذي يعكس فهمًا نسبياً جيدًا لهذه الأهداف داخل المؤسسة المعنية.

4. **كفاية السياسات الوطنية المعلنة لتوجيه عملية التحول الرقمي:**

أجاب 80% بالموافقة على كفاية السياسات الوطنية، وحقق هذا البند متوسطًا قدره 2.03 مع أقل انحراف معياري (0.77) بين العناصر مما يدل على اتفاق نسبي كبير حول فعالية السياسات الوطنية في توجيه التحول الرقمي.

بمتوسط عام للمحور 2.12 مع انحراف معياري منخفض يبلغ 0.068، يشير هذا إلى وجود وعي وإلمام نسبي جيد بين الموظفين بالمفاهيم والسياسات الوطنية المتعلقة بالتحول الرقمي في مجال الأرشفة الرقمية.

يعكس هذا المستوى من الوعي قدرة المؤسسة على توصيل السياسات والرؤية الوطنية بشكل فعال، مما يسهم في تقليل مقاومة التغيير وتعزيز تبني التقنيات الرقمية.

ومع ذلك، فإن تباين بسيط في الإجابات، كما يشير الانحرافات المعيارية في بعض البنود، يبرز الحاجة إلى استمرارية البناء على هذا الوعي، من خلال تعزيز حملات التوعية، وتوضيح الأهداف الاستراتيجية بشكل مستمر، وتوفير مصادر معلومات أكثر وضوحًا وشمولاً لكل العاملين بهدف تعزيز الفهم الجماعي وضمان مواءمة الجهود المؤسسية لتحقيق التحول الرقمي بفاعلية.

تعد هذه النتائج مؤشرًا إيجابيًا على أن المؤسسة في طريقها لبناء ثقافة رقمية متقدمة انطلاقًا من فهم ووعي الموظفين، وهو من العوامل الحاسمة في نجاح سياسات التحول الرقمي الوطنية للأرشفة.

جدول (8): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لكل فقره في المحور2.

	العناصر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
	المحور الثاني: البنية التحتية التقنية والتنظيمية								
1	تتوافر في السجل المدني – مصراته بنية تقنية مناسبة للتحول الرقمي.	11	9	4	1		1.8571	0.73336	2
		%31.4	%54.4	%11.4	%2.9				
2	توجد أنظمة معلومات متكاملة تسهّل عملية الأرشفة الرقمية.	12	17	4	1	1	1.9143	0.91944	2
		%34.4	%48.6	%11.4	%2.9	%2.9			
3	البيئة التنظيمية والإدارية في المؤسسة تدعم تطبيق الأرشفة الرقمية.	12	15	4	4		2.0000	0.97014	2
		%34.4	%42.9	%11.4	%11.4				
4	هناك خطط واضحة لتطوير البنية التحتية	11	14	4	6		2.1429	1.06116	2
		%31.4	%40	%11.4	%11.4				

	الرقمية في المستقبل.								
المحور ككـــــل							1.9786	0.9268	

من خلال الجدول نستنتج:

1. قوة البنية التحتية المادية (التقنية) :حصلت الفقرة المتعلقة بتوافر البنية التقنية على المرتبة الأولى بمتوسط .1.8571هذا يدل على أن الإدارة نجحت في توفير الأجهزة والشبكات اللازمة للتحول الرقمي، مما يمثل نقطة قوة أساسية وجاهزية فنية عالية للسجل المدني
2. التحدي في الجانب الاستراتيجي (التخطيط) :على الرغم من قوة الجانب التقني، جاءت الفقرة المتعلقة بالخطط الواضحة لتطوير البنية التحتية في المرتبة الأخيرة بمتوسط 2.1429وأعلى انحراف معياري .1.06116التباين الكبير في الرأي يعني أن فهم المستجيبين وإدراكهم للاستراتيجيات المستقبلية غير موحد، وقد تكون الخطط موجودة على مستوى الإدارة العليا ولكنها لم تُعمَّم أو تُوَّثق بفعالية على مستوى العاملين.
3. أهمية الدعم التنظيمي :يُلاحظ أن الدعم التنظيمي والإداري (المتوسط 2.0000)يُشكّل تحدياً متوسطاً مقارنة بالدعم التقني. وجود نسبة غير قليلة من "لا أوافق" و "محايد" يشير إلى أن مقاومة التغيير أو نقص الوضوح في الإجراءات التنظيمية قد تكون عائقاً أمام التطبيق الكامل والفعّال للأرشفة الرقمية.

باختصار، يظهر التحليل أن السجل المدني – مصراته جاهز "تقنياً" بشكل ممتاز (البنية والأجهزة)، ولكنه يواجه تحديات أكبر في الجوانب "الإدارية والتنظيمية والاستراتيجية" المتعلقة بضمان استمرارية التحول وتعميم خططه المستقبلية.

يشير المتوسط الحسابي الكلي للمحور (1.9786) إلى أن هناك مستوى مرتفع جداً من الاتفاق بين المستجيبين على أن البنية التحتية التقنية والتنظيمية في السجل المدني – مصراته هي بنية داعمة للتحول الرقمي. الانحراف المعياري الكلي (0.9268) هو أقل من الواحد الصحيح، مما يدل على تجانس واتفاق مقبول في آراء أفراد العينة حول هذا المحور بشكل عام.

جدول (9): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لكل فقره في المحور3

	العناصر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
	المحور الثالث: الكوادر البشرية وبناء القدرات								
1	يتلقى الموظفون التدريب اللازم على أنظمة وتقنيات الأرشفة الرقمية.	2	10	4	19		3.1429	1.03307	4
		%5.7	%28.6	%11.4	%54.3				
2	الكادر البشري يمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع الوثائق الرقمية.	2	16	3	14		2.8286	1.04278	4
		%5.7	%45.7	%8.6	%40				
3	هناك حوافز تشجع الموظفين على استخدام الأرشفة الرقمية.	1	10	5	19		3.2000	0.96406	4
		%2.9	%28.6	%14.3	%54.3				

4	توجد مقاومة للتغيير من بعض الموظفين عند تطبيق التحول الرقمي.	1	9	3	19	3	1.06274	3.4000	4
		%2.9	%25.7	%8.6	%54.3	%8.6			
المحور ككـــــل							1.0257	3.1429	

يتناول هذا المحور عدة بنود تتعلق بمدى جاهزية ومعرفة الكوادر البشرية فيما يخص الأرشفة الرقمية، فضلاً عن مواقفهم تجاه استخدام هذه التقنيات، ومدى وجود حوافز وتشجيعات لهم، وكذلك مستوى المقاومة للتغيير في بيئة العمل.

1. **تقييم تدريب الموظفين على أنظمة وتقنيات الأرشفة الرقمية:**

تشير النتائج إلى أن نسبة كبيرة من المشاركين (54.3%) لم تعبر عن موافقة قوية أو موافقة على تلقي التدريب اللازم، حيث يتضح من المتوسط البالغ 3.14 والذي يدل على موقف محايد مائل قليلاً نحو عدم الموافقة، وهذا يتضح أيضاً من الانحراف المعياري 1.03 الذي يعكس تبايناً في الإجابات. يظهر هذا أن هناك فجوة في توفير التدريب الكافي للموظفين، ما قد يشكل عائقًا أمام تطبيق ناجح للتحول الرقمي في نظام الأرشفة.

2. **توافر المهارات اللازمة للتعامل مع الوثائق الرقمية:**

يوضح المتوسط 2.83 ووزن الإجابات أن ثلثي المشاركين (حوالي 45.7%) يوافقون على أن الكوادر تمتلك المهارات، بينما 40% لا يوافقون. هذا التوزيع المتقارب والاقتراب من نقطة الحياد يدل على عدم اتفاق شامل على كفاية المهارات، ما يشير إلى ضرورة تعزيز التدريب والممارسات العملية في هذا الجانب.

3. **وجود حوافز تشجع المستخدمين على تبني الأرشفة الرقمية:**

متوسط الدرجة 3.20 يفيد بأن المشاركين يميلون إلى عدم الاتفاق على وجود حوافز فعالة، مع معدل انحراف معياري مقارب للسابق، وهو ما يعكس ضعفاً في الآليات التحفيزية لدعم تبني التقنية الرقمية بين الموظفين. تعزز هذه النتيجة الحاجة لتصميم برامج تحفيزية ملائمة.

4. **مقاومة التغيير عند تطبيق التحول الرقمي:**

كانت أعلى متوسطات الدرجة (3.40) مما يشير إلى وجود مقاومة واضحة للتغيير من قبل بعض الموظفين، حيث وافق أكثر من نصف المشاركين (54.3%) على وجود مقاومة، مع ما يقرب من 9% لا يوافقون. الانحراف المعياري 1.06 يشير إلى تفاوت في الآراء لكنه يؤكد على أهمية إدراك هذه المقاومة وتأثيرها على نجاح التحول الرقمي.

جدول (10): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لكل فقره في المحور4

	العناصر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
المحور الرابع: التحديات									
1	ضعف البنية التحتية	9	19	3	4		2.0571	0.90563	2
		%25.7	%54.3	%8.6	%11.4				

								التقنية يشكل عائقًا أمام التحول الرقمي	
2	0.92309	1.9714		4	2	18	11	هناك تحديات مالية تتعلق بتمويل مشاريع الأرشفة الرقمية	2
				%11.4	%5.7	%51.4	%31.4		
2	1.21959	2.4286	1	9	3	13	9	غياب التشريعات الواضحة ينقص من فاعلية الأرشفة الرقمية.	3
			%2.9	%25.7	%8.6	%37.1	%25.7		
1	0.82583	1.7143		2	2	15	16	تهديدات الأمن السيبراني تمثل خطورة على الوثائق الرقمية	4
				%5.7	%5.7	%42.9	%45.7		
	0.97	2.05	المحور ككـــــل						

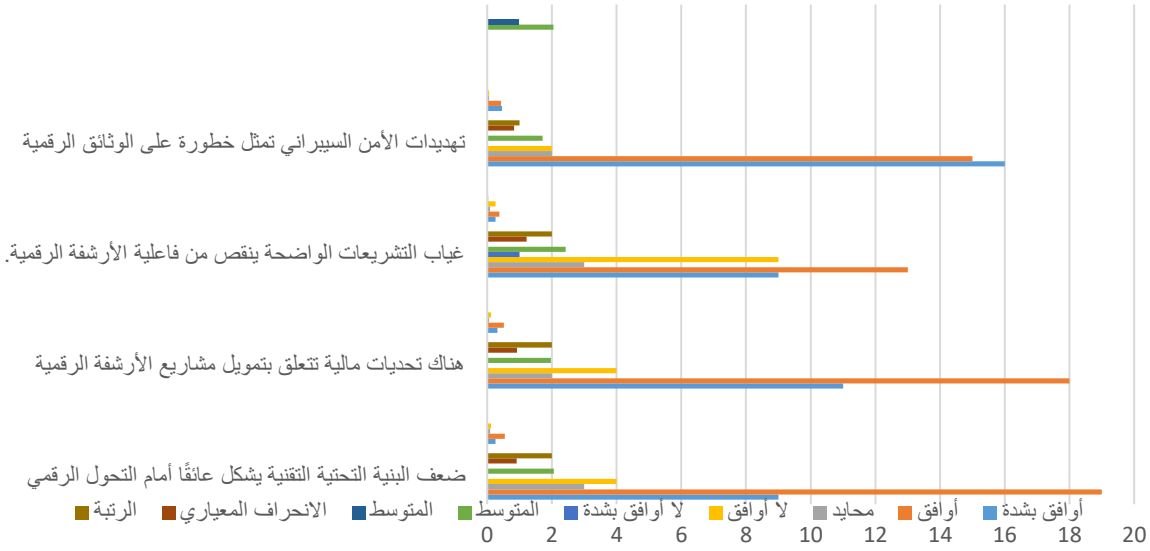

شكل (2): يوضح المحور الرابع (التحديات).

يتناول هذا المحور عدة بنود تتعلق البنية التحتية والتحديات وتهديدات الامن السيبراني نستنتج منه ما يلي:

1. **ضعف البنية التحتية التقنية:**

أشار 80% من المشاركين إلى أن ضعف البنية التحتية يعد عائقًا رئيسيًا، حيث جاء المتوسط 2.06 مع انحراف معياري 0.91. يعكس هذا الاعتراف بوجود قصور تقني قد يعيق تطبيق الحلول الرقمية بفعالية، مما يتطلب تحسين القدرات التقنية والتوسع في البنية التحتية.

2. **التحديات المالية لتمويل مشاريع الأرشفة الرقمية:**

82.8%من المشاركين وافقوا على وجود صعوبات مالية تحول دون تنفيذ المشاريع بكفاءة، مع متوسط 1.97 وانحراف معياري 0.92. يشير ذلك إلى أهمية تخصيص موارد مالية كافية ودعم مالي مستدام لنجاح التحول.

3. **غياب التشريعات الواضحة:**

كان هذا البند الأعلى في المتوسط (2.43) والانحراف المعياري (1.22)، مع وجود توافق نسبي (62.8% موافقين) على أن غياب التشريعات يقلل من فعالية الأرشفة الرقمية. يشير ذلك إلى ضرورة تطوير أطر قانونية وتنظيمية تحدد حقوق وواجبات الأطراف، وتعزز حماية الوثائق الرقمية.

4. **تهديدات الأمن السيبراني:**

أكثر من 88% يوافقون على أن التهديدات السيبرانية تشكل خطراً، وكان المتوسط الأدنى 1.71 مع انحراف معياري 0.83، مما يعكس وعياً مرتفعاً بالحاجة إلى تأمين الوثائق الرقمية عبر استراتيجيات أمنية فعالة.

تعد هذه الاستراتيجيات ستساهم في تقليل تأثير العقبات وخلق بيئة مؤسسية ملائمة للتحول الرقمي الناجح.

جدول (11): يوضح التكرار والنسب المئوية والمتوسط والانحراف المعياري لكل فقره في المحور5.

	العناصر	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لا أوافق بشدة	المتوسط	الانحراف المعياري	الرتبة
المحور الخامس: فاعلية السياسة الوطنية									
1	ساهم تطبيق التحول الرقمي في تحسين حفظ الوثائق وسهولة الوصول إليها	26	7	2			1.3143	0.58266	1
		%74.3	%20	%5.7					
2	الأرشفة الرقمية ساعدت في رفع كفاءة العمل الإداري في السجل المدني.	28	6	1			1.2286	0.49024	1
		%80	%17.1	%2.9					
3	التحول الرقمي عزز مستوى الشفافية ودقة البيانات في المؤسسة.	28	6	1			1.2286	0.49024	1
		%0.80	%17.1	%2.9					
4	تجربة السجل المدني – مصراته يمكن تعميمها كنموذج لباقي المؤسسات الوطنية.	26	8	1			1.2857	0.51856	1
		%74.3	%22.9	%2.9					
المحور ككـــــل							1.2643	0.0508	

المحور الخامس "فاعلية السياسة الوطنية" يعكس تقييم المشاركين لتأثير تطبيق التحول الرقمي في الأرشفة الرقمية على جودة حفظ الوثائق، وكفاءة العمل، والشفافية، وكذلك إمكانية تعميم التجربة كنموذج للمؤسسات الأخرى، مع متوسط شامل منخفض يبلغ 1.26 وانحراف معياري 0.05، ما يشير إلى اتفاق واسع وقوي على فاعلية هذه السياسة.

التحليل لمحور فاعلية السياسة الوطنية نستنتج منه مايلي:

1. **تحسين حفظ الوثائق وسهولة الوصول إليها:**

أكدت أغلبية كبيرة (74.3% أوافق بشدة، و20% أوافق) أن التحول الرقمي ساهم بشكل ملحوظ في تحسين طرق حفظ الوثائق وسهولة الوصول إليها، مع متوسط 1.31 وانحراف معياري منخفض 0.58 يدل على اتفاق واضح بين المشاركين.

2. **رفع كفاءة العمل الإداري في السجل المدني:**

3. أشار 80% من المشاركين إلى أن الأرشفة الرقمية عززت من كفاءة العمل الإداري، وهو مؤشر مهم يدل على تأثير إيجابي مباشر لسياسة التحول الرقمي، مع متوسط 1.23 وانحراف معياري 0.49 مما يعكس ثباتاً ووضوحاً في هذا الرأي.

4. **تعزيز الشفافية ودقة البيانات في المؤسسة:**

اتفق 80% على أن التحول الرقمي ساهم في رفع مستوى الشفافية ودقة البيانات، وهو جانب أساسي لتحقيق الحوكمة الرشيدة، مع متوسط درجة متطابق (1.23) وانحراف معياري مشابه.

5. **إمكانية تعميم تجربة السجل المدني – مصراته كنموذج:**

أبدى 74.3% من العينة أوافق بشدة على قابلية تعميم هذه التجربة الوطنية بين المؤسسات الأخرى، مع متوسط 1.29 وانحراف معياري 0.52، مما يدل على تقدير إيجابي عالٍ لإمكانية تكرار النجاح.

هذه النتائج تعزز أهمية استمرار دعم وتطوير سياسات التحول الرقمي الوطنية، والاستفادة من التجارب الناجحة مثل السجل المدني في مصراته كنماذج فعالة لتعميم الفائدة، بما يساهم في تحقيق أهداف الرقمنة الوطنية وتحسين الأداء المؤسسي بشكل عام.

جدول (12): يوضح العلاقة بين مجموعة من المتغيرات المتعلقة التحول الرقمي والارشفة الالكترونية.

العلاقة بين المتغيرات	معامل الارتباط (بيرسون)	الدلالة الإحصائية (P-value)	دلالة العلاقة
التحول الرقمي والارشفة الرقمية	0.874	0.000	علاقة طردية قوية ومعنوية إحصائيا

أظهرت النتائج في جدول 12 العلاقة بين التحول الرقمي (في شقه التطبيقي) والأرشفة الإلكترونية هي علاقة طردية قوية جداً وذات دلالة إحصائية عالية، كما أن قيمة الدلالة الإحصائية (0.000) تؤكد ان هذه العلاقة معنوية جدا عند مستوى 0.01.

باختصار :التحول الرقمي ينجح في الأرشفة الإلكترونية نجاحاً ملموساً (كفاءة وشفافية)، ويتم دعمه بقوة عبر البنية التحتية والتدريب، بينما تواجه المؤسسة تحديات مالية وتقنية متداخلة.

جدول (13): اختبار العينة الواحدة T-test

العناصر لجميع المحاور	العدد	قيمة t	Df	القيمة الاحتمالية	Mean difference
لدي معرفة كافية بمفهوم التحول الرقمي في مجال الأرشفة.	35	1.000	34	0.324	0.08571
تتوافر لدي معلومات حول توجهات الدولة نحو تطبيق سياسة وطنية للأرشفة الرقمية.	35	1.642	34	0.110	0.17143
هناك وضوح في الأهداف الاستراتيجية المتعلقة بالتحول الرقمي في السجل المدني.	35	2.227	34	0.033	0.20000
السياسات الوطنية المعلنة كافية لتوجيه عملية التحول الرقمي.	35	0.373	34	0.711	0.2857
تتوافر في السجل المدني – مصراته بنية تقنية مناسبة للتحول الرقمي.	35	-1.152	34	0.257	-0.14286
توجد أنظمة معلومات متكاملة تسهّل عملية الأرشفة الرقمية.	35	-0.552	34	0.585	-0.8571
البيئة التنظيمية والإدارية في المؤسسة تدعم تطبيق الأرشفة الرقمية.	35	0.000	34	1.000	0.000
هناك خطط واضحة لتطوير البنية التحتية الرقمية في المستقبل.	35	0.796	34	0.431	0.14286
يتلقى الموظفون التدريب اللازم على أنظمة وتقنيات الأرشفة الرقمية.	35	6.545	34	0.000	1.14286
الكادر البشري يمتلك المهارات اللازمة للتعامل مع الوثائق الرقمية.	35	4.701	34	0.000	0.82857
هناك حوافز تشجع الموظفين على استخدام الأرشفة الرقمية.	35	7.364	34	0.000	1.20000
توجد مقاومة للتغيير من بعض الموظفين عند تطبيق التحول الرقمي.	35	7.794	34	0.000	1.40000
ضعف البنية التحتية التقنية يشكل عائقًا أمام التحول الرقمي	35	0.373	34	0.711	0.5714
هناك تحديات مالية تتعلق بتمويل مشاريع الأرشفة الرقمية	35	-0.183	34	0.856	-0.02857
غياب التشريعات الواضحة ينقص من فاعلية الأرشفة الرقمية.	35	2.079	34	0.045	0.42857
تهديدات الأمن السيبراني تمثل خطورة على الوثائق الرقمية	35	-2.049	34	0.048	-0.28571
ساهم تطبيق التحول الرقمي في تحسين حفظ الوثائق وسهولة الوصول إليها.	35	-6.962	34	0.000	-0.68571
الأرشفة الرقمية ساعدت في رفع كفاءة العمل الإداري في السجل المدني.	35	-9.309	34	0.000	-0.77143
التحول الرقمي عزز مستوى الشفافية ودقة البيانات في المؤسسة.	35	-9.309	34	0.000	-0.77143
تجربة السجل المدني – مصراته يمكن تعميمها كنموذج لباقي المؤسسات الوطنية.	35	-8.149	34	0.000	-0.71429

- **الدلالة المرتفعة ($p < 0.05$)** ظهرت بوضوح في:
  - **العوامل البشرية والتنظيمية** مثل: التدريب، المهارات، الحوافز، والمقاومة للتغيير.
  - **بعض العوامل الاستراتيجية** مثل وضوح الأهداف والتشريعات والأمن السيبراني.
  - **نتائج التطبيق** مثل الكفاءة، الشفافية، إمكانية التعميم.
- **غياب الدلالة ($p \geq 0.05$)** في:
  - **(البنية التقنية)**الأنظمة، البنية التحتية، الدعم الفني.
  - **التمويل والسياسات الوطنية.**
  - **الخطط المستقبلية والتنظيم الإداري.**

الاستنتاج الإحصائي العام

- تشير النتائج إلى أن **العوامل البشرية والتطبيقية** تمثل نقاط قوة دالة إحصائيًا.
- بينما **البنية التحتية والسياسات العامة** لا تزال **دون المستوى المطلوب،** ولم تحقق فروقًا معنوية عن القيمة المحايدة.
- هذا يعكس أن التحول الرقمي في السجل المدني – مصراته **يسير في الاتجاه الصحيح من حيث الموارد البشرية والتطبيق العملي،** لكنه **بحاجة إلى دعم تنظيمي وتشريعي وتقني** أقوى لتحقيق التكامل الكامل للتحول الرقمي والأرشفة الإلكترونية.

المبحث الخامس: النتائج والاستنتاجات التوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال الدراسة النظرية والميدانية حول السياسة الوطنية للتحول الرقمي في مجال الأرشفة، وخاصة بالتطبيق على السجل المدني مصراتة، توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج المهمة، يمكن تلخيصها فيما يلي:

1. تبنّي السياسة الوطنية للتحول الرقمي كان له أثر إيجابي في تطوير العمل الأرشيفي داخل السجل المدني، من حيث تقليل الاعتماد على الملفات الورقية وتسريع عمليات البحث والاسترجاع.
2. توفر البنية التحتية التقنية في السجل المدني مصراتة لا تزال تواجه بعض الصعوبات، خصوصاً فيما يتعلق بضعف الشبكات الداخلية وأجهزة الحفظ الرقمية، مما يؤثر على كفاءة تطبيق الأرشفة الإلكترونية.
3. الكوادر البشرية أظهرت استعداداً جيداً لتبنّي الأنظمة الرقمية، ولكنها تعاني من نقص في التدريب المستمر وضعف في المهارات التقنية المتقدمة، الأمر الذي يقلل من الاستفادة الكاملة من الأنظمة الحديثة.
4. السياسة الوطنية للتحول الرقمي ساهمت في تعزيز الوعي لدى الإدارة العليا بأهمية الرقمنة في حفظ الوثائق وحمايتها من التلف أو الضياع، إلا أن مستوى التطبيق الفعلي ما زال متفاوتاً بين الأقسام.
5. الأرشفة الإلكترونية ساعدت في رفع مستوى الدقة والشفافية في التعامل مع بيانات المواطنين، مما ساهم في تحسين جودة الخدمات المقدّمة للجمهور.
6. الأمن السيبراني ما زال يمثل تحدياً رئيسياً، إذ أن بعض الأنظمة المستخدمة في الأرشفة لا تمتلك بروتوكولات حماية متقدمة، مما يجعلها عرضة للاختراق أو فقدان البيانات في حال حدوث أعطال تقنية.
7. الدعم الحكومي والتمويل المخصص لتطوير أنظمة التحول الرقمي في الأرشفة محدود نسبياً، مما يؤثر على سرعة التحديث والتوسع في تطبيق المشاريع الرقمية.
8. التحول الرقمي في الأرشفة ساهم في تقليل التكاليف التشغيلية المرتبطة بالطباعة والتخزين الورقي، ورفع من كفاءة إدارة الوثائق داخل المؤسسة.

ثانياً: الاستنتاجات

استناداً إلى النتائج السابقة، يمكن استخلاص ما يلي:

1. أن التحول الرقمي في الأرشفة يمثل خياراً استراتيجياً لا غنى عنه لتطوير أداء مؤسسات الدولة ورفع كفاءة خدماتها العامة.
2. أن النجاح في تنفيذ السياسة الوطنية للتحول الرقمي يعتمد بشكل مباشر على مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ومدى تدريب وتأهيل الموارد البشرية.
3. أن الأرشفة الإلكترونية أصبحت ضرورة وطنية لضمان حفظ الذاكرة المؤسسية، وتسهيل الوصول للمعلومات بسرعة ودقة
4. أن التكامل بين الجهات الحكومية لا يزال محدوداً، ما يقلل من فعالية السياسة الوطنية للتحول الرقمي، خاصة في تبادل البيانات والمعلومات.
5. أن مفهوم الأمن المعلوماتي يجب أن يكون جزءاً أساسياً في أي مشروع أرشفة رقمية لضمان سرية وسلامة الوثائق.
6. أن الدعم المالي والإداري المستمر من صناع القرار ضروري لضمان استدامة التحول الرقمي وعدم توقفه عند مراحل تجريبية.

ثالثاً: التوصيات

انطلاقاً من النتائج والاستنتاجات، توصي الباحثة بما يلي:

1. تعزيز البنية التحتية الرقمية في السجل المدني مصراتة من خلال تحديث الأجهزة والخوادم وتحسين الاتصال الشبكي.
2. توفير برامج تدريبية مستمرة لموظفي الأرشفة لرفع مهاراتهم التقنية وتحديث معارفهم في مجال إدارة الوثائق الرقمية.
3. إصدار تشريعات وطنية واضحة تنظم عملية الأرشفة الإلكترونية وتضمن الاعتراف القانوني بالوثيقة الرقمية.
4. تطبيق نظام أمني متكامل لحماية البيانات من الاختراقات والتهديدات السيبرانية، مع وضع سياسات صارمة للنسخ الاحتياطي الدوري.
5. زيادة الدعم الحكومي والتمويل المخصص لمشروعات التحول الرقمي في المؤسسات العامة لضمان استدامة التطوير.
6. تفعيل نظام التكامل المعلوماتي بين إدارات السجل المدني في مختلف المدن الليبية لتسهيل تبادل البيانات بشكل آمن وفعّال
7. إنشاء لجنة وطنية دائمة للأرشفة الرقمية تتولى متابعة تنفيذ السياسة الوطنية وتقييم مدى تحقيقها لأهدافها.
8. التوعية المجتمعية والإدارية بأهمية التحول الرقمي في الأرشفة، من خلال ورش عمل ومؤتمرات متخصصة.

المبحث السادس: الخاتمة العامة والمقترحات المستقبلية

أولاً: الخاتمة العامة

يمثل التحول الرقمي في مجال الأرشفة أحد أهم ركائز التطوير الإداري والمؤسسي في العصر الحديث، حيث لم يعد الأرشيف مجرد عملية حفظ للوثائق، بل أصبح نظامًا متكاملاً لإدارة المعرفة والمعلومات.

ومن خلال هذه الدراسة التطبيقية على السجل المدني مصراتة، تبيّن أن السياسة الوطنية للتحول الرقمي أسهمت في إحداث نقلة نوعية في إدارة الوثائق وحفظها، وساعدت على تحسين سرعة ودقة تقديم الخدمات للمواطنين.

لقد أظهرت النتائج أن هناك تقدماً ملحوظاً في مستوى تطبيق الأرشفة الإلكترونية داخل السجل المدني، رغم وجود بعض المعوقات التقنية والإدارية.

كما أن العامل البشري أثبت استعداده للتأقلم مع التحول الرقمي، غير أنه يحتاج إلى تأهيل مستمر لمواكبة التطورات المتسارعة في المجال التقني.

وأثبتت الدراسة كذلك أن التحول الرقمي لا يقتصر على شراء المعدات أو البرامج فحسب، بل هو عملية شاملة تتطلب رؤية وطنية متكاملة، تشمل تطوير التشريعات، وتحسين البنية التحتية، وبناء ثقافة تنظيمية تؤمن بالتحول والتغيير.

بناءً على ذلك، يمكن القول إن السياسة الوطنية للتحول الرقمي تمثل خطوة استراتيجية نحو تحديث الإدارة العامة في ليبيا، وهي ركيزة أساسية لتحقيق الحوكمة الرشيدة والشفافية الإدارية في المستقبل.

ثانياً: المقترحات المستقبلية

استناداً إلى ما توصلت إليه الدراسة من نتائج واستنتاجات، تقترح الباحثة مجموعة من التوصيات والمقترحات المستقبلية التي يمكن أن تسهم في تطوير العمل الأرشيفي ضمن الإطار الوطني للتحول الرقمي:

1. إعداد خطة وطنية متكاملة للأرشفة الإلكترونية، تشرف عليها جهة مركزية مختصة لضمان توحيد الأنظمة والمعايير التقنية بين المؤسسات.
2. تطوير التشريعات الوطنية بما يضمن الاعتراف القانوني بالوثائق الإلكترونية واعتبارها ذات حجية قانونية مماثلة للوثيقة الورقية.
3. تعزيز البنية التحتية الرقمية من خلال الاستثمار في مراكز بيانات وطنية، وربط مؤسسات الدولة بشبكة مؤمنة لتبادل المعلومات.
4. تطبيق سياسات أمن سيبراني صارمة لضمان سرية المعلومات الأرشيفية وحمايتها من الاختراق أو الفقدان.
5. إطلاق برامج تدريب وطنية تستهدف رفع كفاءة العاملين في مجالات التحول الرقمي والأرشفة الإلكترونية وإدارة البيانات.
6. تحفيز الشراكة بين القطاعين العام والخاص في تطوير حلول رقمية مبتكرة لأنظمة الأرشفة وحفظ البيانات.
7. تشجيع البحث العلمي الأكاديمي في مجالات التحول الرقمي والأرشفة الإلكترونية، ودعم الدراسات التطبيقية التي تخدم تطوير الإدارة الحكومية.
8. تفعيل الرقمنة الشاملة لتشمل جميع فروع وإدارات السجل المدني على مستوى الدولة، بما يحقق تكامل البيانات ويقلل الازدواجية.
9. تأسيس منصة وطنية موحدة للأرشفة الرقمية يمكن من خلالها تخزين واسترجاع الوثائق الحكومية بأمان وسهولة.
10. توسيع نطاق التعاون الدولي للاستفادة من التجارب والخبرات الناجحة في مجال التحول الرقمي في الأرشفة والإدارة العامة.

ثالثاً: رؤية مستقبلية

تطمح الباحثة إلى أن تكون نتائج هذه الدراسة نقطة انطلاق نحو بناء نظام أرشفة وطني رقمي متكامل في ليبيا، يعتمد على معايير عالمية ويضمن حماية ذاكرة الدولة ووثائقها الرسمية.

كما ترى أن نجاح التحول الرقمي في الأرشفة لن يتحقق إلا من خلال إرادة سياسية وإدارية واعية، تدرك أن الرقمنة ليست ترفاً إدارياً، بل ضرورة وطنية لتعزيز الكفاءة، والشفافية، واستدامة التنمية الإدارية.

أولاً: المراجع العربية:

1. الجراي، أ.، وآخرون. (2023). أثر التحول الرقمي في المؤسسات الحكومية على إدارة أرشيفها. *مجلة العلوم الإدارية، جامعة المرقب*.
2. الكيلاني، ن. (2022). الأرشفة الإلكترونية ودورها في تطوير الإدارة العامة في ليبيا. *مجلة البحوث الإدارية، جامعة مصراتة*.

3. بوشيحة، ع. (2021). التحديات التقنية للتحول الرقمي في المؤسسات الحكومية الليبية. في *المؤتمر العلمي للتحول الرقمي*. طرابلس، ليبيا.
4. منصور، خ. (2020). تطبيقات الأرشفة الإلكترونية في المؤسسات الحكومية: الواقع والتحديات. *المجلة الليبية للتقنية والإدارة، (7)*.
5. عبد الرحمن، س. (2019). *حوكمة المعلومات في ظل التحول الرقمي: منظور إداري حديث*. القاهرة، مصر: دار الفكر العربي.
6. وزارة الاتصالات والمعلومات الليبية. (2021). *السياسة الوطنية للتحول الرقمي في ليبيا 2021–2025*. طرابلس، ليبيا: إدارة التحول الرقمي.
7. الزواوي، ف. (2022). دور الموارد البشرية في إنجاح مشاريع التحول الرقمي في القطاع العام. *مجلة الاقتصاد والإدارة، جامعة سرت*.
8. الشاوش، ط. (2020). الأمن السيبراني وأثره في حماية البيانات الحكومية. في *المؤتمر الوطني للأمن الرقمي*. بنغازي، ليبيا.
9. العريبي، ي. (2023). تطوير نظم الأرشفة الرقمية كمدخل لتحسين الأداء المؤسسي. *مجلة البحوث التكنولوجية، جامعة سبها*.
10. الغرياني، م. (2022). *واقع تطبيق الأرشفة الإلكترونية في الإدارات المحلية الليبية* (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة المرقب، ليبيا.

ثانياً: المراجع الأجنبية:

11. Arinda, A., & Johnson, P. (2022). Effective strategies for managing digital archives in public institutions. *Journal of Digital Education and Information Management, 14*(3), 45–58.
12. Smith, L. (2021). National digital transformation policies and public sector modernization. *International Journal of E-Government Studies, 9*(2), 87–101.
13. Al-Khattab, H. (2020). Digital archiving and the future of record management in developing countries. *Arab Journal of Information Technology, 6*(4), 25–39.
14. UNESCO. (2021). *Guidelines on digital preservation and archiving policies*. Paris, France: United Nations Educational, Scientific and Cultural Organization.
15. OECD. (2023). *Digital government index: Policy framework for public administration*. Paris, France: OECD Publishing.
16. Mohammed, R., & Turner, D. (2022). Cybersecurity challenges in digital transformation projects. *Journal of Information Security Management, 11*(1), 33–47.
17. Brown, J. (2020). *E-government and the digital archiving revolution*. Oxford, UK: Oxford University Press.
18. World Bank. (2022). *Digital transformation in the public sector: Opportunities and challenges in MENA countries*. Washington, DC: World Bank.
19. Ngugi, M., & Hassan, K. (2021). The role of human capital in driving digital transformation. *African Journal of Public Administration, 8*(2), 72–88.
20. European Commission. (2023). *EU digital strategy for public archives and records management*. Brussels, Belgium: European Union Publication

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JSHD** and/or the editor(s). **JSHD** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content